مطلوب للسجن بأحكام تصل إلى 28 عاما وخرج من البلاد برشوة 4 آلاف

الإمارات تسلّم الكويت أخطر نصاب كويتي.. باع 12 منزلاً بالتزوير وحصل على أكثر من مليوني دينار بمشاركة مندوبي تخليص معاملات

بعد ملاحقات وتحريات استمرت نحو أربعة أشهر تمكن رجال مباحث جرائم المال بالتعاون مع رجال مباحث الإمارات من استعادة أخطر نصاب كويتي تمكن من النصب على عدد من المواطنين بأكثر من مليوني دينار كويتي، والهرب إلى الإمارات وإقامة فيها لمدة 4 أشهر قبل أن يتمكن رجال مباحث إمارة عجمان من القبض عليه وتسليمه إلى رجال الإنتربول الإماراتي الذين وصلتهم نشرة عن وجوده في إمارة عجمان ومن ثم إعادته إلى الكويت، حيث وصل مخفوراً إلى البلاد صباح أمس على متن الطائرة القادمة من أبوظبي.

ويصف مصدر أمني مطلع على سير التحقيقات المتهم بأنه

العميد محمود الطباخ

يعتبر «أخطر نصاب كويتي»، وقال المصدر ان المتهم والبالغ من العمر 31 عاما أخضع ومنذ الساعات الأولى لصباح أمس لتحقيقات مكثفة كشف من خلالها أنه تمكن ولمدة عامين من ارتكاب عمليات تزوير ونصب بيع منازل دون علم أصحابها وأستولى بموجب عمليات النصب على نحو مليوني دينار كويتي قبل أن يغادر البلاد شهر ديسمبر الماضي، كما اعترف على شريكين مصريين له يعملان مندوبي تخليص معاملات ساعداه في تزوير عدد من وثائق المنازل التي قام ببيعها دون علم أصحابها، ودلت التحريات على أن شريكيه المصريين غادرا البلاد شهر سبتمبر الماضي.

وقال المصدر انه وعلى مدار العام الماضي تم تسجيل أكثر من 12 قضية تزوير في محررات رسمية ضد المتهم والمدعو (ن.ن) تقدم بها مواطنين قالوا انهم اشتروا منازل بموجب وثائق ملكية مزورة، مشيرا (المصدر) الى أن القضايا المسجلة ضد المتهم تم تحريرها في أكثر من 6 مخافر في عدد من المحافظات.

وحول الطريقة المبتكرة التي يستخدمها المتهم في النصب على ضحاياه قال المصدر: «كان المتهم يقوم بمراجعة إعلانات المنازل المعروضة للبيع، ثم يقوم بالذهاب إلى صاحب المنزل ويلتقي به ويطلب منه أن يمنحه صك الملكية ليطلع عليه، وبعدها يقوم المتهم بتصوير صك الملكية مدعيا أنه سيراجع بيانات المنزل في وزارة العدل ليتأكد أن المنزل غير مطلوب وأنه محرر من أي مطالبات مالية، غير أنه وبعد أن يستولي على الصورة الضوئية لوثيقة ملكية المنزل يقوم بإعطائها إلى وافدين مصريين يعملان مندوبين لتخليص المعاملات، واللذين يقومان بدورهما بنسخ معلومات بيانات المنزل على وثيقة مزورة ويغيران بها اسم المالك الأصلي للمنزل ويضعان اسم المتهم ليبدو ووفق الوثيقة أنه مالك المنزل، وبعدها يقوم بعرض المنزل للبيع، وهو المنزل الذي لا يملكه أصلا، والذي لايزال معروضا للبيع، ثم يطلب مبلغا أقل من سعر السوق بـ10 آلاف دينار في سبيل أن يغري المشترين ويسرع في عملية البيع والشراء بينه وبين الضحية الذي ينوي شراء المنزل»

وأكمل المصدر حديثه قائلا: «بعد أن يقوم المتهم ببيع المنزل للضحية المشتري ويقبض مبلغ البيع سواء نقدا أو عن طريق شيك يختفي، وعندما يذهب الضحية الشاري ليستلم المنزل، يفاجأ بوجود صاحب المنزل الأصلي الذي لا يعرف أصلا شيئا عن عملية البيع والشراء التي قام بها المتهم النصاب، وبعد أن يتيقن الشاري الضحية أنه وقع ضحية لخدعة نصب يتوجه إلى المخفر لتسجيل قضية نصب وتزوير».

وقال المصدر تكررت القضايا ضد ذات الشخص على مدار العام، وكشف رجال مباحث المال تحرياتهم ومحاولاتهم للقبض على المتهم إلا أنه كان يتخفى في كل مرة، وتم وضع اسمه على قوائم المنع من السفر إلا أنه تمكن ورغم المنع من مغادرة البلاد، بطريقة اعترف بها بالتفصيل، وذكر أنه دفع 4 آلاف دينار لوسيط من أجل أن يدبر عملية تسهيل تهريبه عبر منفذ بري، وبعدها غادر إلى الإمارات العربية المتحدة، وهناك قام بتأسيس مقهى بموجب اسمه الحقيقي، وظل يعيش في إمارة عجمان لمدة 4 أشهر قبل أن يستلم رجال الإنتربول الإماراتي نشرة بالقبض على المتهم، وتم إرسالها إلى رجال مباحث إمارة عجمان و لم يستغرقهم الأمر طويلا حيث قاموا بالقبض عليه، وتسليمه للإنتربول في إمارة أبوظبي، الذين قاموا بترحيله بعد القبض عليه إلى الكويت صباح أمس.

وأشار المصدر إلى أن المتهم اعترف بأنه قام ببيع أكثر من 12 منزلا بطريقة التزوير ويبلغ أقل سعر حصل عليه من البيوع 170 ألف دينار، مشيرا إلى أسعار المنازل التي باعها تتراوح بين 170 و300 ألف دينار، وأن مجمل ما تحصل عليه يقترب من المليوني دينار خلال عامين، وأنه كان يمنح شريكيه المصريين 15 ألف دينار مقابل كل وثيقة كانا يقومان بتزويرها له.

وختم المصدر حديثه إلى أن رجال المباحث الجنائية بقيادة مديرهم العميد محمود الطباخ قاموا بمتابعة القضية منذ بدايتها وحتى الاشراف على التحقيق مع المتهم قبل إحالته إلى النيابة العامة، موضحا أن المتهم مطلوب للسجن في قضايا أخرى ومحكوم بالسجن لأكثر من 28 عاما بقضايا تزوير ونصب أخرى.

● عبدالله قنيص

على خلفية أقواله في ندوة ديوان الدوسري

«الداخلية» تسجل قضية ضد النفيسي

ذكرت إدارة الإعلام الأمني بوزارة الداخلية أن أجهزة التحقيق المعنية سجلت قضية رقم 2013/36 جنح مباحث ضد د.عبدالله النفيسي على خلفية الندوة التي عقدها النائب السابق حسين الدوسري في ديوانه مساء الاثنين الماضي وتحدث خلالها د.النفيسي في مواضيع وقضايا تمس الوحدة الوطنية المنصوص عليها وفقا للمرسوم بقانون رقم 19 لسنة 2012 في شأن حماية الوحدة الوطنية.

وتمت إحالتها إلى النيابة العامة حيث الاختصاص.

مضطرب أمطر خليجياً بوابل من الطلقات النارية ومجهول أطلق النار عشوائياً في العقيلة وانحاش

كلف رجال مباحث الفروانية بإلقاء القبض على شخص اطلق وابلا من الأعيرة النارية على شخص خليجي في منطقة الاندلس وسجلت القضية بعنوان حيازة سلاح ناري والشروع في القتل، وقال مصدر أمني ان خليجيا من مواليد 1983 تقدم الى مخفر الاندلس وقال انه وفيما يهم بدخول منزله فوجئ بشخص يعرفه يستقل مركبة يوكن 2007 وقد اطلق باتجاهه عدة أعيرة نارية من سلاح كلاشينكوف دون ان تصيبه الطلقات، وبسؤاله عن أسباب ما صدر عن المدعى عليه قال لا توجد خلافات بيني وبين المدعى عليه وكل ما اعرفه عنه انه مضطرب نفسيا، من جهة أخرى ، تم التحفظ على مركبة في الادارة العامة للمباحث الجنائية تمهيدا للوقوف على هوية من كان فيها، وكان بلاغا ورد الى عمليات الداخلية عن اطلاق نار في منطقة العقيلة، وعلى الفور توجه رجال الأمن وجرى رصد مركبة فورد يطلق من بداخلها النار بشكل عشوائي وما ان شاهد مطلق النار رجال الأمن حتى هرب الى منطقة صباح السالم ودخل احد المنازل وبتفتيش سيارته لم يجد رجال الأمن بها سلاح وإنما عثروا على جوازي سفر خليجيين.

● عبدالله قنيص

«الداخلية»: انخفاض جرائم الأحداث في 2012 بـ 86 جريمة مقارنة بـ 2011

كشفت الاحصائية الصادرة عن الإدارة العامة للمباحث الجنائية عن انخفاض في معدلات جرائم الأحداث بـ 86 جريمة عن العام 2012، إذ بلغت جرائم الاحداث في العام 2012 نحو 1108 جرائم، فيما كان عدد الجرائم تلك في العام 2011 نحو 1194 جريمة وبلغ الانخفاض في جرائم الاحداث مقارنة بالعام 2007 نحو 1419.

جدول يظهر نسب جرائم الأحداث من 2007 وحتى 2012

2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
2723	1801	2051	1910	2089	2163	2537	1657	1733	1585	1194	1108

ضبط هيروين و400 حبة «روش» مع آسيوي وتفحم وافد في حريق منجرة بالشويخ

تمكنت إدارة المكافحة الدولية بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات من الكشف عن أحد مروجي مادة الهيروين المخدرة من الجنسية الآسيوية حيث وردت معلومات عن حوزته لكمية من مادة الهيروين المخدرة في مسكنه وانه يقوم بتغليفها وتجزئتها، وذلك للاتجار بها والتعاطي.

وبناء على تلك المعلومات تم تكثيف التحريات وبعد التأكد من صحة المعلومات قام أحد رجال المباحث بانتحال دور المتعاطي وحاول شراء كمية من الهيروين بمبلغ من المال ، ومن خلال رصد الاتصالات، تمكنت قوة من رجال المكافحة من معرفة تواجد المتهم وقت قيامه بإلقاء المادة المتفق عليها وتم ضبطه أثناء التقاطه المبلغ المحدد في إحدى الساحات الترابية القريبة من مسكنه ، وبالانتقال إلى مسكنه تم تفتيشه حيث عثر على ما يزيد عن ربع كيلو من مادة الهيروين المخدرة جاهزة للبيع وكذلك عدد 400 حبة «روش» وهي من المؤثرات العقلية.

وبسؤاله عما نسب إليه اعترف بمزاولة الاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة لحساب أحد تجار المخدرات في الخارج ، وتمت إحالته والمضبوطات إلى جهة الاختصاص.

من جهة اخرى، لقي وافد مصرعه تفحما في حريق منجرة بمنطقة الشويخ الصناعي تمتد مساحتها الى 1000 متر مربع وامتد الحريق الى المحل المجاور«مطبعة» وقالت إدارة العلاقات العامة في بيان لها انه ورد بلاغ عن حريق بعد منتصف الليل فتوجه على الفور مركز اطفاء الشويخ الصناعي بمساندة المراكز (مركز الشهداء والعارضية والاسناد)، وعند وصول فرق الإطفاء قام رئيس مركز الشويخ الصناعي العقيد علي عباس بتوزيع الفرق ومكافحة الحريق من جميع الجهات والسيطرة عليه بسرعة

● هاني الظفيري
محمد الجلاهمة

الحريق خلف أضرار مادية وصرع وافدا

سوالف أمنية

alsraeaa@gmail.com
لواء شرطة متقاعد
حمد السريع

الولاء لمن؟

خلال السنوات الماضية والجميع يرى بأم عينيه حجم التجاوزات الادارية في التعيينات والترقيات لإرضاء أعضاء مجالس الأمة السابقين واستمرت حتى في المجلس الحالي.

وتبدأ تلك التجاوزات في الضغط والتوسط لدى القياديين بالدولة لقبول اشخاص لا تنطبق عليهم الشروط ليلحقوا بدورات تدريبية او يعينوا مباشرة بوظائف ادارية كما انهم يتنقلون من وظيفة الى أخرى حسب رغبتهم.

اما الترقيات والتسكين الوظيفي للقياديين فحدث ولا حرج رغم ان العديد منهم فاشل وغير مستحق وحصول بعض الموظفين على الابتعاث للخارج بدورات او للمشاركة في المؤتمرات الدولية او حتى سفره للعلاج بالخارج اغلبها تأتي بالواسطة.

ونتيجة لتلك التجاوزات برزت مشكلتان : الاولى القضايا المرفوعة امام المحاكم بشأن القبول والتعيين وتسكين المناصب القيادية والاحكام الصادرة من المحاكم الادارية التي تسقط الكثير من القرارات الادارية وحتى مراسيم اميرية تتعلق بالتعيينات وقد شاهدنا الكثير منها.

اما الثانية فتتعلق بالولاء الذي ليس للدولة بل لمن سعى من الاعضاء في تلك المصلحة والجميع يشاهد اعلانات الشكر في الصحف والمنتشرة بالطرق العامة لمن ابتعث للعلاج في الخارج يثني بها على ذلك العضو الذي سعى له وكأنه ارسله من جيبه وليس من خزينة الدولة. الموظفون المعينون او القياديون الذين تم تسكينهم في المناصب عن طريق الاعضاء غير ملزمين بقرارات الدولة بل التزامهم لذلك العضو حتى في ايصال كل ما يقع تحت ايديهم من معلومات ووثائق لذلك العضو او التكتل النيابي لعلمه بقوته في مواجهة الحكومة والبعض منهم يتجاوز صلاحياته الوظيفية، والشواهد على ذلك كثيرة واخرها عندما اعيد تعيين عضو مجلس امة مبطل الى وظيفته السابقة بعد استقالته منها وصرف جميع مستحقاته المالية عن فترة استقالته ليأتي ويطالب الوزراء واعضاء مجلس الامة وقياديي الدولة بتقديم كشف لذمتهم المالية.

"زفة" تنتهي بمشاجرة

اسعف ثلاثة مواطنين الى مستشفى الجهراء بعد تبادل الضرب بالقرب من منطقة النسيم وتم تسجيل قضية في الواقعة واحالة اطرافها الى التحقيق وقال مصدر امني ان بلاغا ورد الى غرفة عمليات الداخلية مساء امس الأول عن وقوع مشاجرة بين مجموعة من الشباب أثناء نقل معرس لصالة الأفراح (زفة) فاختلف مجموعة من الشباب مع مرافقي المعرس على أولوية المرور ليتطور الموضوع الى التبادل بالضرب وتبادل الطعن ما اسفر عن إصابة ثلاثة أشخاص بصابات متفرقة وعلى توجه رجال امن الجهراء الى المستشفى بأوامر من اللواء إبراهيم الطراح وتم ضبط المتشاجرين والتحقيق معهم وتسجيل قضايا بحقهم.

اصابة 6 مواطنين في مشاجرة عائلية

أصيب 6 مواطنين منهم سيدة وحدث اثر مشاجرة عائلية في احد مناطق محافظة الفروانية، وقال مصدر امني ان المصابين الستة بينهم سيدة وصلوا الى المستشفى مصابين بطعنات وجروح وتم تقديم الاسعافات الضرورية، وبالتحقيق في اسباب المشاجرة تبين انها للخلاف على رؤية ابناء، وقال مصدر امني ان احد المصابين اصيب بطعنة في الكتف وان السيدة المصابة وشخصا اخر اصابتهما عبارة عن طعنة في القفص الصدري، اما بقية المصابين فكانت اصابتهم غير ظاهرة وسجلت قضية تبادل اعتداء بالضرب.

عدل ومحاكم

قضية تزوير دعم العمالة: سجن المتهم الأول 10 سنوات مع الشغل والنفاذ و7 سنوات مع وقف النفاذ لـ 19 متهماوتمتنع عن النطق بعقاب 129

قضت الدائرة الجزائية السادسة بالمحكمة الكلية أمس برئاسة المستشار صلاح الحوطي وأمانة سر سالم الوهيبي بحبس مواطن عشر سنوات مع الشغل والنفاذ وبعزله من وظيفته وألزمته بالتضامن مع كل متهم بمبلغ الغرامة المقضي بها عليهم في القضية المعروفة بـ «تزوير دعم العمالة».وقضت المحكمة بحبس 19 متهما سبع سنوات مع الشغل وكفالة ألف دينار لكل منهم لوقف النفاذ لحين صيرورة الحكم نهائيا وألزمت المتهم الثاني برد مبلغ 2325,815 د.ك.

والمتهمة (42) برد مبلغ 2202 د.ك.
والمتهمة (131) برد مبلغ 2230,930 د.ك.
والمتهمة (133) برد مبلغ 1083 د.ك.
والمتهمة (134) برد مبلغ 895,740 د.ك.
والمتهمة (135) برد مبلغ 722 د.ك.
والمتهمة (136) برد مبلغ 722 د.ك.
والمتهم (137) برد مبلغ 2142,516 د.ك.
والمتهمة (139) برد مبلغ 734 د.ك.
والمتهمة (140) برد مبلغ 734 د.ك.
والمتهمة (141) برد مبلغ 712 د.ك.
كما ألزمت المتهمة (142) برد مبلغ 2481,806 د.ك.
والمتهمة (143) برد مبلغ 2514,966 د.ك.
والمتهمة (144) برد مبلغ 2514,966 د.ك.
والمتهمة (145) برد مبلغ 1839,937 د.ك.
والمتهمة (146) برد مبلغ 1504,387 د.ك.
والمتهمة (147) برد مبلغ 2207,200 د.ك.
والمتهمة (148) برد مبلغ 1805 د.ك.
والمتهمة (149) برد مبلغ 1424 د.ك.

وقررت المحكمة الامتناع عن النطق بعقاب بقية المتهمين (وعددهم 129) على أن يقدم كل منهم تعهدا مصحوبا بكفالة مالية قدرها 1000 د.ك. يلتزم فيها بمراعاة حسن السير والسلوك لمدة سنتين.

وقضت المحكمة أيضا بتغريم كل من المتهمين من الثاني حتى المائة والخمسين ـ عدا المتهمة (84) التي انقضت الدعوى الجزائية قبلها لوفاتها – مبلغا يعادل ضعف المبلغ الذي استولى عليه.

وقضت المحكمة ببراءة جميع المتهمين من تهمة غسيل الأموال التي أسندتها إليهم النيابة العامة.

كان المتهمون جميعا قد أحيلوا إلى محكمة الجنايات من قبل النيابة العامة بعد اتهامهم بتزوير طلبات دعم العمالة وحصولهم على المبالغ المذكورة من دون وجه حق.

الامتناع عن عقاب مواطنة تعاطت «إمفيتامين» وأشهرت «رنج بوكس» بوجه ضابط

ألغت محكمة الاستئناف برئاسة المستشار علي الدريع حكم محكمة أول درجة القاضي بحبس مواطنة سنتين مع الشغل والنفاذ وتغريمها ألف دينار لحيازتها «إمفيتامين» بقصد التعاطي ومقاومة رجال الشرطة وقضت مجددا بالامتناع عن النطق بعقابها مع تكليفها بتقديم تعهد مصحوب بكفالة مالية قدرها خمسمائة دينار تلتزم فيه بمراعاة حسن السلوك لمدة سنة.

وتتلخص الواقعة فيما شهد به ضابط دوريات الأمن العام في تحقيقات النيابة العامة أنه وأثناء قيامه بجولة أمنية في دورية الشرطة بمنطقة السالمية في حوالي الساعة الثانية والنصف بعد منتصف الليل شاهد المتهمة أمام إحدى العمارات فقامت المتهمة برمي كيس من النايلون الشفاف كانت تحمله بيدها اليسرى على الأرض ثم أسرعت في الدخول إلى العمارة.

وأضاف أنه ترجل فورا من دورية الشرطة والتقط هذا الكيس فتبين أنه يحتوي على عدد من الأقراص المشتبه بها، فلحق بها إلى أن دخلت إلى حمام العمارة وتمكن من إلقاء القبض عليها بعدما شتمته وقاومته وأشهرت بوجهه رنج بوكس.

وزاد أن المتهمة كانت تحمل في حقيبتها اليدوية زجاجة خمر كبيرة وأنها كانت في حالة غير طبيعية وتفوح منها رائحة الخمر.

وحضر دفاع المتهمة المحامي علي العلي أمام المحكمة وترافع قائلا إن المتهمة أنكرت ما نسب إليها مقررة أنها كانت برفقة شخص آخر ساعة الضبط متجهين لزيارة صديق له فدخلت حمام النساء بمبنى المجمع فوجدت رجال الشرطة يداهمونها ويقبضون عليها بدعوى هروبها من دورية متعدين عليها بالضرب ثم اصطحبوها إلى المخفر.

ودفع العلي ببطلان القبض والتفتيش وعدم التعويل على ما أسفر عنه وشهادة من قام به لعدم صدور أمر من النيابة العامة به وانتفاء قيام حالة التلبس.

علي العلي

إعداد: مؤمن المصري

حملة جديدة في الأحمدي تحصد مخالفين ومطلوبين

«الإعلام الأمني»: مدير معهد الاتصالات أبلغ عن حادث خطف طالبة من قبل عسكرية

متابعة لما سبق أن أدلت به إدارة الإعلام الأمني بوزارة الداخلية عن عدم تلقي أي من أجهزة الأمن لبلاغ يفيد عن الاعتداء الذي تعرض له أحد حراس الأمن في معهد الاتصالات والملاحة التابع للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب من قبل سيدة وإشهارها السلاح في وجهه وتوجيه عبارات مسيئة له، ومحاولة خطف صديقتها الطالبة من المعهد.

وذكرت أن قائد مخفر شرطة الشويخ الصناعية تلقى كتابا ظهر إمس الخميس الموافق 2013/3/28 من مدير معهد الاتصالات والملاحة يبلغه فيه عن وقوع الحادثة المذكورة، حيث يجري الآن التحقيق واتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها.

من جهة اخرى، شن فريق العمليات الميدانية حملة مداهمة أمنية مفاجئة ومكثفة وذلك في نطاق محافظة الأحمدي في منطقتي الزور والفحيحيل الصناعية، وتمكنت أجهزة الأمن من ضبط مطلوبين ومخالفين بتهم مخالفة قانون الإقامة والمادة (20) والعمالة السائبة والعمل لدى الغير وتمت إحالتهم جميعا إلى جهة الاختصاص.

● هاني الظفيري ـ محمد الجلاهمة